حتى يتبين ضده قال لانه لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم
وانما كلفوا الحكم للظاهر ولكنه انما يخرج حديث من يكون كذلك اذا كان
كل من شيخه والراوي عنه ثقة ولم يات بحديث منكر فضلا عن كون منهم
ادراج الحسن في الصحيح اعني التوسع مع التوريع تقريره انه مع ان شيخنا
قد نازع في نسبته الى التساهل الا من هذه الحيثية وكلاهما مشاحة في
الاصطلاح يعني بخلاف من تعقب بشيء فلم يوف به ولكن ظاهر كلام الذهبي
في تلخيص كتاب ابن حبان انه لم يوف ايضا فانه قال المذكورون فيه
الثقات كثير منهم من لم يوثق وكثير منهم من لم يرو عنه سوى واحد ثقة
ثم قد يكون معروفا بالتحري في الاخذ وقد يروي عن كل ضرب قال وقد
يكون ضعيفا لا يعرف شيخه الا من جهته فالشيخ مجهول والراوي عنه واه
فكيف يكون صدوقا او مقبول الرواية قال ومن هنا دخل الداخل عليه في مناكير
اخرجها في صحيحه لا تسمن ولا تغني من جوع بل لما نقل الذهبي في ميزانه
عن طبقات ابن الصلاح قوله انه غلط الغلط الفاحش في تصرفه قال
انه صدق فله اوهام كثيرة تتبع بعضها الضياء الحافظ قلت وعلى كل
حال فهو دون الحاكم في التساهل ويتأيد بقول الحازمي ابن حبان امكن
في الحديث من الحاكم وكذا قال العماد بن كثير قد التزم ابن خزيمة وابن حبان
الصحة وهما خير من المستدرك بكثير وانظف اسانيد ومتونا وعلى كل حال
فلا بد من النظر للتمييز وكم في كتاب ابن خزيمة ايضا من حديث محكوم
منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن ولكنه ايضا ممن يدرج في الصحيح
ويقبل المجهول بل وفيما صحح الترمذي من ذلك جملة مع انه ممن يفرق
وكذا من مظان الصحيح المختارة مما ليس في الصحيحين او احدهما للضيا
المقدسي الحافظ وهي احسن من المستدرك لكنها مع كونها على
المسانيد والابواب لم يكمل تصنيفها ويقع ايضا في صحيح ابي عوانة

الذى

الذي عمله مستخرجا على مسلم احاديث كثيرة زائدة على اصله وفيها الصحيح
والحسن بل والضعيف ايضا فينبغي التحرز في الحكم عليها ايضا واما ما يقع
فيه وفي غيره من المستخرجات على الصحيحين من زيادة في احاديثهما
او تتمة لمحذوف او نحو ذلك فهي صحيحة لكن مع وجود الصفات المشترطة
في الصحيح فيمن بين صاحب المستخرج والراوي الذي اجتمعا فيه
كما سيأتي قريبا المستخرجات والاستخراج ان يعمد حافظ
الى صحيح البخاري مثلا فيورد احاديثه حديثا باسناد لنفسه غير ملتزم
فيها ثقة الرواة وان شذ بعضهم حيث جعله شرطا من غير طريق البخاري
الى ان يلتقي معه في شيخه او في شيخ شيخه وهكذا ولو في الصحابي كما صرح
به بعضهم لكن لا يسوغ للمخرج العدول عن الطريق التي تقرب اجتماعه
مع مصنف الاصل فيها الى الطريق البعيدة الا لغرض من علو او زيادة حكم
مهم او نحو ذلك ومقتضى الاكتفاء بالالتقاء في الصحابي انهما لو اتفقا
في الشيخ مثلا ولم يتحد سندهما ثم اجتمعا في الصحابي ادخاله فيه وان
صرح بعضهم بخلافه وربما عز على الحافظ وجود بعض الاحاديث فيتركه اصلا
او يعلقه عن بعض رواته او يورده من جهة مصنف الاصل وقد استخرجوا
اي جماعة الحفاظ على الصحيح لكل من البخاري ومسلم الذي انجر الكلام
بسببهما الى بيانه والا فقد استخرجوا على غيرهما من الكتب والذين
تعنوا بالاستخراج على الصحيح جماعة كالحافظ ابي عوانة بالصرف
المضمومة يعقوب بن اسحاق الاسفرايني الشافعي استخرج
على مسلم ونحوه اي ابي عوانة كالحافظ الشافعية ابو بكر احمد بن ابراهيم
بن اسماعيل الاسماعيلي على البخاري فقط واحمد بن محمد بن احمد
الخوارزمي البرقاني بتثليث الموحدة وابي نعيم احمد بن عبد الله
بن احمد الاصبهاني كلاهما عليهما وهما في عصر واحد والذي قبلهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)